استمارة المشاركة

	الباحث
الاسم واللقب	عبد الغني كحلة
الرتبة العلمية	أستاذ محاضر "ب"
الوظيفة	أستاذ دائم
مكان العمل	جامعة يحي فارس بالمدية
رقم الهاتف	0213795434262
البريد الإلكتروني	ka.ghanou@gmail.com
محور المشاركة:	جهود الجزائر لإصلاح نظام الدعم الحكومي
عنوان المداخلة:	اشكال الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر – دراسة تحليلية –

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على واقع سياسات الدعم الفلاحي في الجزائر ومدى ملاءمتها مع التحولات الاقتصادية الأخيرة التي مرت بها البلاد، والتي تمثلت أساساً في تراجع أسعار المحروقات منذ سنة 2014.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود قصور في فعالية الدعم الفلاحي وأشكاله الحالية، ما استوجب ضرورة تطويره وتحديثه بما يتماشى ومتطلبات المرحلة الراهنة. كما قُدمت مجموعة من التوصيات لتفعيل دور الدعم الحكومي في تنمية القطاع الفلاحي وترقيته، خاصة من خلال تبني أشكال دعم مستحدثة ومستدامة.

الكلمات المفتاحية: أشكال الدعم الفلاحي، التحولات الاقتصادية الراهنة

abstract:

This research aims to shed light on the reality of agricultural support policies in Algeria and their suitability with the recent economic transformations that the country has undergone, which were mainly manifested in the decline of oil prices since 2014.

The study concluded that there is a deficit in the effectiveness of current agricultural support and its forms, which necessitated the need to develop and modernize it in line with the requirements of the current stage. A set of recommendations were also made to activate the role of government support in developing and promoting the agricultural sector, especially by adopting modern and sustainable support forms.

Keywords: Forms of agricultural support, current economic transformations

مقدمـة:

يُعدّ القطاع الفلاحي من القطاعات الحيوية والاستراتيجية في الاقتصاد الوطني الجزائري، إلا أنه يواجه العديد من التحديات في ظل المتغيرات الاقتصادية التي تمر بها البلاد حالياً نتيجة تراجع أسعار النفط. وتُعد سياسات الدعم الحكومي أحد أهم الركائز التي يعتمد عليها هذا القطاع.

كما يواجه القطاع الفلاحي في الجزائر العديد من التحديات في ظل الأزمة الاقتصادية الناجمة عن تراجع أسعار النفط منذ سنة 2014، حيث تراجعت موارد الدولة المالية وتأثرت العديد من القطاعات بما فيها القطاع الفلاحي .لذا يعتبر الدعم الحكومي أحد أبرز آليات دعم هذا القطاع، إلا أن أشكال الدعم الحالية لم تعد كافية أو فعالة في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة.

وتتمحور **إشكالية البحث** حول التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى ملاءمة وفعالية أشكال الدعم الفلاحي الحالية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر؟

– أهداف البحث

- ✓ تشخيص واقع أشكال الدعم الفلاحي في الجزائر وتحديد الإكراهات التي تواجهها في ظل الظرف الاقتصادية الراهنة؛
- ✓ دراسة وتقييم مدى ملاءمة برامج الدعم الفلاحي مع التحولات الاقتصادية في الجزائر؛
- ✓ التعرف على مكامن الخلل والقصور في سياسات الدعم الفلاحي؛
- ✓ وضع آليات وبدائل تمويلية تساهم في ترقية القطاع الفلاحي ودفع عجلة التنمية الريفية؛
- ✓ إبراز دور الدعم الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية.

– اهمية البحث:

- ✓ يسلط هذا البحث الضوء على أحد أهم القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد الوطني وهو القطاع الفلاحي؛
- ✓ تكمن أهميته في تناوله لإشكالية ملاءمة سياسات الدعم الفلاحي مع المتغيرات الاقتصادية الراهنة؛
- ✓ قد يُسهم البحث في تقديم توصيات عملية لتطوير آليات دعم القطاع الفلاحي بما يتناسب مع الإكراهات المالية؛
- ✓ سد النقص في الدراسات المهتمة بتقييم برامج الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي.

ولمحاولة الاجابة على التساؤل الرئيسي التي تضمّنته مداخلتنا، ارتأينا تقديم هذه الاخيرة من خلال **المحاور التالية**:

اولا– مضمون السياسات الفلاحية في الجزائر؛

ثانيا– أشكال الدعم الفلاحي في الجزائر؛

ثالثا– التحولات الاقتصادية الراهنة وانعكاساتها على القطاع الفلاحي في الجزائر.

أولا: مضمون السياسات الفلاحية في الجزائر

1- تعريف القطاع الفلاحي وخصائصه

1-1- تعريف الفلاحة:

تعرّف الفلاحة بأنها علم وفن وصناعة أو مهنة استغلال الموارد الارضية والبشرية في وحدات انتاجية لانتاج الزراعة النباتية والحيوانية وتوصف أحيانا بأنها طريقة في الحياة بالاضافة الى كونها مهنة وفن (العارف، 2010، صفحة 81).

1-2- خصائص القطاع الفلاحي:

تختلف الزراعة عن غيرها من الحرف الانتاجية بأنها تتصف بسمات تميزها عن الحرف الأخرى، يمكن ابرازها فيمايلي: (شلابي، 2023، صفحة 358)

- ✓ ثبات كمية الموارد الاقتصادية الزراعية؛
- ✓ موسمية الانتاج الزراعي؛
- ✓ التركيب التنافسي للنشاط الزراعي؛
- ✓ صعوبة التحكم في النتاج الزراعي؛
- ✓ ضعف وصعوبة التمويل الزراعي؛
- ✓ ارتفاع نسبة التكاليف الثابتة؛
- ✓ ارتفاع الأهمية النسبية للارض الزراعية؛
- ✓ تنوع خصائص السلع الزراعية.

2- تطور السياسة الفلاحية في الجزائر

عرفت السياسة الفلاحية في الجزائر خلال نصف قرن من الاستقلال مرحلتين أساسيتين ارتبطتا بالاصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد، والتي تهدف كلها الى تطوير وتنمية القطاع الفلاحي الأن هذه الاصلاحات لم تكلل جميعها بالنجاح لكهنا جاءت لتؤكد على أهمية قطاع الفلاحة في الاقتصاد الوطني والتحديات الكبرى التي لازالت تنتظره. وهذه المراحل نلخصها فيمايلي: (مُحَمَّد و بن نير، 2016، صفحة 195)

2-1-السياسة الفلاحية قبل 1990 (في ظل النظام الشتراكي):

عرف القطاع الفلاحي في ظل هذا النظام عدة تحولات بهدف تحسين وضعية القطاع وزيادة حجم الانتاج الزراعي ونصيب الفرد من هذا الناتج، ونسبة مسامهته في الناتج الداخلي الخام، والوصول الى تحسين المستوى المعيشي للسكان أهمها:

التسيير الذاتي، مرحلة الثورة الزراعية، مرحلة اعادة هيكلة القطاع الفلاحي، مرحلة تنظيم المستثمرات الفلاحية، مرحلة اعادة هيكلة القطاع الفلاحي، مرحلة تنظيم المستثمرات الفلاحية

2-2-السياسة الفلاحية بعد 1990(التحول الى اقتصاد السوق):

نتيجة لفشل التسيير المركزي واتساع نطاق الاختلالات الاقتصادية الكلية وارتفاع حجم المديونية التي أدت الى وصول خدمة الدين الخارجي الى نسبة 80% من الموارد المتأتية من الصادرات، ووصول نسبة العجز في الميزانية مايقارب 8.7% من اجمالي الناتج المحلي لسنة 1993، بسبب ارتفاع الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الأساسية التي كانت تمثل 5% من اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1992-1993، كما عرفت هذه المرحلة عملية تصحيح المسار الاقتصادي بالتحول الى اقتصاد السوق بالاضافة الى عدة أسباب دفعت الدولة الى القيام باصلاحات على القطاع الفلاحي نذكرها فيمايلي: الاصلاحات الفلاحية خلال الفترة 1990-1999، الاصلاحات الفلاحية بداية من سنة 2000(تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية).

ثانيا: أشكال الدعم الفلاحي في الجزائر

1- مفهوم الدعم الفلاحي:

عرف الدعم على انه مساهمة مالية تقدمها الدولة مباشرة، او من خلال احد اجهزتها على أراضيها يحقق منه منفعة لدى الجهات المستفيدة، وقد تأخذ هذه المساهمة شكل تحويل مباشر للأموال (كالقروض والمساعدات)، او شكل تحويل محتمل للأموال كما في حالة تقديم ضمانات للقروض، أو شكل تنازل عن ايراد من جانب الحكومة كما هو في حالة الاعفاءات الضريبية أو الجمركية، أو شكل تقديم خدمة أو سلع (دعم عيني)، يضاف الى ذلك ضمانات الحكومة لبعض اجهزة القطاع الخاص للقيام بهذه النشاطات، فضلا عن الشكل المعتاد لدعم الأسعار والدخول (قات، 2000، صفحة 3).

كما عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الدعم الفلاحي بأنه القيمة المالية السنوية لكافة التحويلات الاجمالية من دافعي الضرائب والمستهلكين، والتي تنشأ من اجراءات السياسات الحكومية التي تدعم الزراعة، والتي تزيد دخول المزارعين وتخفض تكاليف انتاجهم، وبغض النظر عن اهدافها او تأثيراتها على الانتاج ودخل المزرعة أو استهلاك المنتجات الزراعية (مُحَمَّد م.، 2008، صفحة 1).

2- الأهداف الاستراتجية للدعم الحكومي للقطاع الفلاحي:

تعتبر سياسة الدعم الفلاحي احدى الاليات المهمة المستخدمة في اطار السياسات الزراعية التي ترمي الى ترقية القطاع الفلاحي والنهوض به عن طريق الاخذ تشجيع الاستثمارات، لهذا حرصت معظم الدول وخاصة النامية منها الى تحقيق جملة من الاهداف الاستراتيجية يمكن ذكرها فيما يلي:

- ✓ تشجيع ريادة القطاع الخاص في احداث التنمية الزراعية؛
- ✓ المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي؛
- ✓ تفعيل استغلال الميزات النسبية للدول؛
- ✓ نقل وتوطين التقنيات الحديثة؛
- ✓ تحقيق التنمية الاجتماعية
- ✓ تحقيق فائض انتاجي للتصدير وزيادة الموارد من العملة الصعبة؛
- ✓ مساندة المزارعين لتدعيم قدراتهم التنافسية.

3- أهم برامج الدعم والتمويل للقطاع الزراعي للفترة 2019/2000

لقد اعتمدت الجزائر خلال هذه الفترة على عدة برامج تمويلية عن طريق إطلاق عدة برامج ممولة لإنعاش الاقتصاد الوطني بعد الخروج الأزمة التي مرت بها البلاد والتي تتمثل فيما يلي: (سايح و طير، 2023، الصفحات 552-553-554-555-556)

3-1 البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) (2000-2004):

لقد عرف القطاع الزراعي عمليات دعم عدة في هذا البرنامج وتحفيز للمشاريع متمثلة في دعم تكييف أنظمة الإنتاج وكذا تطوير الإنتاج الوطني في مختلف الفروع كذلك دعم البرنامج الوطني للتشجير واستصلاح الأراضي بالجنوب وقد تم التكفل بها ماليا عن طريق تخصيص عدة صناديق تمويلية بميزانيات ضخمة ما بين 2000 و 2004 تمثلت في أكثر من 243 مليار دج نذكر منها:

3-1-1-الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية:

أسس بموجب قانون المالية لسنة 2000 الذي ضم كل من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية وصندوق ضمان أسعار الانتاج الفلاحي لتقديم الدعم المباشر للفلاحين لجميع نشطاتهم الفلاحية.

3-1-2- صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية:

أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 ليحل محل صندوق حماية الصحة الحيوانية ويعمل على تغطية نفقات كل من أنشطة التنمية الصحة الحيوانية والحملات الوقائية وكذلك الصحة النباتية وتعويض الخسائر والأضرار التي يتعرض لها الفلاحين أثناء عملية المكافحة والوقاية.

3-1-3- صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب:

لقد أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 والقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 31 أوت 2002 وقد أوضح الأنشطة التي يدعمها الصندوق التي تمثلت في إعانات موجهة لمكافحة التصحر وإعانات موجهة لتنمية المنتجات الحيوانية في السهوب والمحافظة على السلالات وتطويرها ودعم وحدات تسمين الأغنام، كذلك إعانات كانت موجهة لإنتاج اللحوم متمثلة في دعم إنشاء المذابح ومخازن التبريد وتصدير اللحوم وتحويل الصوف والجلود.

3-1-4- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:

أنشئ هذا الصندوق بمقتضى القانون 02-11 المؤرخ في شوال 1423هـ الموافق ل 24/12/2002 المتضمن قانون المالية لسنة 2003 و فتح له حساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 111-302 بعنوان صندوق التنمية الريفية و استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز ليحل محل ما سبقه الصندوق الخاص باستصلاح الأراضي و بدأ العمل به بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 30-145 المؤرخ في 29 مارس 2003 و كان يهدف مكافحة النزوح الريفي و أشراك السكان المحليين في التنمية و حماية الثروة الغابية وحماية الأراضي من التصحر و الانجراف والتوجه نحو استغلال الأراضي بالجنوب.

حيث تمثلت نفقات هذا الصندوق في اعانات موجهة للتنمية متمثلة في أشغال المحافظة على التربة وتحسين الإنتاج الحيواني والنباتي مع تطوير منشآت الري والسقي والتزويد بالطاقة الكهربائية وكذا أنجاز المشاريع التقليدية ذات علاقة بالفلاحة كإنشاء المطاحن والمذابح و معاصر الزيتون وتصليح العتاد والبيطرة و الصحة النباتية.

3-2- البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2009/2002) (PNDAR):

قد أعطي له بعد ريفي بهدف بعث الحياة في المناطق الريفية و المعزولة و قد تم اعتماده كامتداد للمخطط الوطني للتنمية الزراعية PNDA باعتباره ردا شاملا للتحديات الرئيسية والعوامل الطبيعية والتقنية والتنظيمية التي أثرت على الأمن الغذائي و تتجلى أهميته في تحسين ظروف ممارسة النشاط الزراعي و الرعوي و كذلك تحسين الحصول على الخدمات العمومية في المناطق المعزولة وتحديث القطاع الزراعي بتشجيع الاستثمار التكنلوجي في الفلاحة و من أجل تحقيق هذا البرنامج تم توظيف مجموعة من أجهزة المساعدة بتخصيص غلاف مالي قدر بـ 360 مليار دج منه 74.327دج موجه للهضاب العليا.

ومن بين الصناديق المعتمدة للتدعيم في هذا البرنامج نجد الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي (FNDIA) بمجموع مخصصات قدرت ب 59254.2 مليون دج سنة 2008، والصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي بمبلغ مقدر بـ 14500 مليون دج سنة 2008 وبالتالي قدر حجم المخصصات المالية الاجمالية الموجهة لصناديق الدعم لجميع النشاطات والاعمال الزراعية بـ56241.1 مليون دج سنة 2005 لترتفع وتصبح 137242.7 مليون دج في سنة 2008، وهذا ما مثل نسبة نمو بـ 144.03%.

3-3- سياسة التجديد الفلاحي والريفي (PRAR) والمخطط الخماسي (2009/2019):

يعتبر مضمون هذا البرنامج سياسة عمل متواصلة للمجهودات التي كانت تسعى إليها السياسات في البرامج التي سبقتها ولكن خلافا لهاذا جاء هذا البرنامج ليؤكد أنه لا يمكن الفصل بين الشروط الاجتماعية للريف والشروط الاقتصادية للزراعة وقد خصص ما يقارب 1000 مليار دج من الأموال العمومية بالتالي نستطيع القول أن هذا البرنامج جاء من أجل مواصلة دعم الدولة الملائم للتنمية اللقاحية بصفة مستمرة و كذا العمل على أن يكون القطاع الفلاحي مفيدا اقتصاديا و اجتماعيا و كذلك ضمان التطور المحكم للتنظيم والأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية بالتالي مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي، فالبرنامج التجديدي كان شاملا وعلى هذا الأساس جاءت أهدافه متمثلة في:

3-3-1-التجديد الريفي:

تمثل في ثلاثة (03) أبعاد أساسية متمثلة في:

- ✓ **البعد التكاملي**: والذي يهدف الى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة للأقاليم الريفية من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية؛
- ✓ **البعد الاجتماعي**: يستهدف هذا البرنامج كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي والمناطق التي تمتاز بظروف صعبة؛
- ✓ **البعد الترقوي**: توسيع مجال تطبيقه إلى قطاعات النشاطات الأخرى في الوسط الريفي كالحرف والمحافظة على الموروث الثقافي.

3-3-2- التجديد الفلاحي:

من أبرز أهدافه تحقيق الامن الغذائي وعلى ضوء ذلك كان هناك تحديد أولويات في المحاصيل المنتجة كالحبوب، البقول، البطاطا، الحليب واللحوم بأنواعها، الزيتون والنخيل.

3-3-3-برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية (PRCHAT):

يعتبر المورد البشري والدعم التقني أهم الوسائل التي وضعها البرنامج والمتمثلة في التكوين المرافقة الجوارية المدعمة والهادفة كذلك تشخيص أنظمة الاعلام الاحصائي، البحث والتنمية واليقظة الاستراتيجية لمواكبة العصر، ومن بين الآفاق التي يتطلع لها هذا البرنامج هو:

- ✓ تعزيز القدرات المادية والبشرية للمؤسسات العاملة في القطاع الزراعي؛
- ✓ ضرورة الرقابة البيطرية والصحة النباتية ومصالح تدقيق البذور؛
- ✓ الاستثمار في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي؛
- ✓ تحديث وعصرنة المناهج الإدارية للفلاحة.

3-3-4-الإطار التحفيزي:

هو عبارة عن الاجراءات الأدوات والأجهزة الموضوعة في متناول الركائز الثلاث لسياسة التجديد الفلاحي والريفي (PRCHAT) وتتمثل في:

- ✓ تأمين الوصول إلى الموارد الطبيعية من مياه وعقار؛
- ✓ تسهيل الوصول للخدمات المالية (الشباك الوحيد، قرض الرفيق قرض التحدي)؛
- ✓ تنظيم الأسواق وتنظيمها؛
- ✓ إعادة تركيز أجهزة الدعم أي مركزية الدعم .

ثالثا: التحولات الاقتصادية الراهنة وانعكاساتها على القطاع الفلاحي في الجزائر

1- صور الاصلاحات الاقتصادية:

تتمثل أهم صور الاصلاحات الاقتصادية في: (ايمان، 2018، صفحة 86)

1-1- السياسة النقدية:

تهدف السياسة النقدية إلى التأثير في عروض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع، والهدف من زيادة القوة الشرائية هو تنشيط الطلب والاستثمار وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة، وبالعكس يؤدي تخفيض القوة الشرائية إلى الحد من التوسع في الإنتاج الأدوات التي أقرها الصندوق الدولي تتمثل فيما يلي:

- ✓ رفع أسعار الفائدة؛
- ✓ تحديد السقوف الائتمانية الخاصة بالائتمان المحلي؛
- ✓ التحكم في الإصدار النقدي وترشيده؛

1-2- السياسة المالية:

المقصود بالسياسة المالية هو تحقيق أهداف معينة عن طريق الميزانية، ومنه كان الهدف الرئيسي حسب النظرية الكلاسيكية، يتمثل في ضمان التوازن بين الإيرادات والنفقات للمحافظة على الأمن والدفاع. وبعد الأزمة الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد العالمي آنذاك، وبروز النظام الاشتراكي أصبحت السياسة المالية تلعب دورا أكثر مما كانت عليه وتهدف إلى الحد من عجز الميزانية العامة للدولة، وذلك عن طريق عدة أدوات منها:

- ✓ تحسين النظام الضريبي وذلك بالتنوع في الضرائب المباشرة وخاصة الضرائب على المشتريات سواء للحد من الطلب أو زيادته؛
- ✓ رفع أسعار المنتجات والخدمات، وإزالة الدعم عن أسعار السلع؛
- ✓ رفع الحواجز الجمركية على المنتجات الوطنية والأجنبية بغية رفع من القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية؛

1-3- السياسة التجارية وإدارة المديونية:

تشمل كل الإجراءات التي ترمي إلى تشجيع الصادرات والتقليص من الواردات، ومن ثم تؤمن المزيد من الأرصدة الأجنبية لتغطية خدمات المديونية، وأهم هذه الإجراءات هي:

- ✓ تحرير التجارة الخارجية؛
- ✓ ترشيد قطاع التعريفة الجمركية؛
- ✓ تحسين شروط الاقتراض الخارجي وتسهيل تدفق الموارد الميسرة؛
- ✓ تطبيق مختلف الإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى استرداد الديون.
- ✓ إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي.

2- سياسات التكييف الهيكلي وتأثيرها على القطاع الفلاحي:

تتكون برامج التكييف من مرحلتين تتعلق الأولى بالإصلاح الاقتصادي والتي تعدّ من مهام صندوق النقد الدولي الذي يتضمن تخفيض قيمة العملة وتحرير الأسعار وتقليص الإنفاق العام بهدف زيادة منافسة المنتجات المحلية؛ أما المرحلة الثانية فإنها تشمل كل جوانب التعديلات الهيكلية الأساسية والتي تعدّ من مهام البنك الدولي التي تشمل قروض التكييف الهيكلي والقطاعي

ويتضمن تحرير التجارة وتحرير النظام المصرفي وخصخصة القطاع العام كما يتضمن الإصلاحات الإدارية وخفض الفقر وإزالة الآثار السلبية المترتبة على برامج التكييف الهيكلي، حيث اهتم العديد من الباحثين بموضوع التغيرات الهيكلية في الاقتصاديات النامية وكل منهم تناول هذا الموضوع من الزاوية التي يرى فيها تحقيقاً للهدف الذي يصبو اليه، ففي دراسة قام بها تشنري وسير كوين عام 2000 والتي تعد من الأعمال الرائدة في تأسيس منهجية التحول الهيكلي للاقتصاديات وهي منهجية تطبيقية تعتمد على تقدير دوال لمتغيرات التحول الهيكلي وهو متغير معتمد (مثل نصيب القطاعات الاقتصادية كل على حده في الناتج المحلي الإجمالي) ومتوسط الدخل الحقيقي للفرد وهو متغير مفسر يعكس المرحلة التنموية للقطر وحجم السكان والزمن وهو يعكس اتجاه التحول الهيكلي. (النعيمي و شعفل، 2012، صفحة 25)

الخاتمـة

لقد تناولنا من خلال هذا البحث إشكالية مدى فعالية أشكال الدعم الفلاحي في الجزائر في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، وقد خلصنا من خلال الدراسة النظرية إلى أن هناك حاجة ماسة لتطوير سياسات وآليات دعم القطاع الفلاحي بما يتماشى مع متطلبات المرحلة، سواء من حيث طرق التمويل أو أشكال الحوافز والإعانات من أجل النهوض بهذا القطاع الحيوي.

كما أوصينا بضرورة اعتماد أشكال دعم مستحدثة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، وكذا تبني سياسة سعرية عادلة تضمن دخلا مجزيا لصغار الفلاحين ومتوسطي الحيازات.

ونأمل أن تسهم هذه الدراسة والتوصيات في إثراء النقاش حول سبل دعم وتطوير القطاع الفلاحي باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

– التوصيات:

- ✓ ضرورة تطوير سياسات الدعم الفلاحي وتحديث آلياتها بما يتماشى والتغيرات الاقتصادية الراهنة؛
- ✓ التوجه نحو دعم مستهدف بدل الدعم العام غير المباشر لترشيد النفقات؛
- ✓ تشجيع استعمال التكنولوجيا الحديثة في القطاع الفلاحي من خلال حوافز مالية وتسهيلات استثمارية؛
- ✓ تنويع مصادر تمويل القطاع الفلاحي وعدم الاعتماد المفرط على موازنة الدولة؛
- ✓ تفعيل دور البنوك والمؤسسات المالية في دعم الاستثمار الفلاحي؛
- ✓ إنشاء صندوق وطني لتمويل ودعم القطاع الزراعي؛
- ✓ مراجعة السياسات السعرية الفلاحية بما يضمن عائدا مجزيا للفلاح؛
- ✓ تكثيف برامج التكوين ونقل المعرفة لفائدة الفلاحين.

المراجع

1- العارف .(2010) .الاقتصاد الزراعي .عمان :دار الراية للنشر والتوزيع؛

2- النعيمي ,س ,شعفل ,ع .(2012) .الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الزراعة العربية .مجلة زراعة الرافيدين.25 ,

3- ايمان ,ب .(2018) .الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية .مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية.86 ,

4- سايح ,ب ,طير ,م .(2023) .أثر البرامج الدعم التنموية على القطاع الزراعي والأمن الغذائي في الجزائر .مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة.556-555-554-553-552 ,

5- شلابي ,ن .(2023) .استراتجية ودعم وتطوير القطاع الفلاحي لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر-1990) 2018. ELWAHAT JOURNAL FOR REARCH AND STUDIES, 358

6- قات ,ي .(2000) .الدعم الزراعي ضمن اطار الاتفاقية بشأن الزراعة .مؤسسة التسويق الزراعي.

7- مُحَّد ,غ ,بن نير ,ن .(2016) .تطور السياسة الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها .الادارة والتنمية للبحوث والدراسات.201-195 ,

8- مُحَّد ,م .ع .(2008) .مؤشرات الدعم الزراعي .سورية :المركز الوطني للسياسات الزراعية.